PAULA YACOUBIAN

POLITICAL ACTIVIST

السيّد رئيس مجلس النواب

الأستاذ نبيه بري المحترم

عملاً بأحكام المادة 124 وما يليها من النظام الداخلي لمجلس النواب نتوجّه بواسطتكم إلى الحكومة بالسؤال الآتي، آملين الجواب عليه ضمن المهلة القانونيّة.

وتفضلوا بقبول الإحترام

النائبة بولا يعقوبيان

النائبة نجاة صليبا

النائب ابراهيم منيمنة

Dafa headquarter (previous Volvo building)
Beirut - Corniche Pierre Gemayel | Fiat bridge area
Zip Code 2069 | T +961 76 664 844

paulayacoubian.com

السيّد رئيس مجلس الوزراء

الأستاذ محمد نجيب ميقاتي المحترم

الموضوع: سؤال موجّه إلى الحكومة حول الإجراءات الآيلة إلى اعتماد بطاقة الإقتراع الإلكترونية الممغنطة ومراكز الإقتراع الكبرى (Mega Centers) في الإنتخابات النيابية المُقبلة.

المرجع: المادة 124 وما يليها من النظام الداخلي لمجلس النواب.

بالإشارة إلى الموضوع والمرجع أعلاه،

نتشرّف بتوجيه السؤال التالي نصّه إلى الحكومة:

بما أن المادة 84 من قانون انتخاب أعضاء مجلس النواب رقم 44 تاريخ 2017/6/17، تنصّ على ما يلي:

«**في البطاقة الإلكترونية الممغنطة :**

على الحكومة بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بأكثرية الثلثين بناء على اقتراح الوزير، اتخاذ الإجراءات الآيلة إلى اعتماد البطاقة الالكترونية الممغنطة في العملية الانتخابية المقبلة، وأن تقترح على مجلس النواب التعديلات اللازمة على هذا القانون التي تقتضيها اعتماد البطاقة الالكترونية الممغنطة».

وبما أنه بمُقتضى القانون رقم 67 تاريخ 2018/4/13 **جرى تعليق العمل لمرّة واحدة بأحكام المادة 84 أعلاه وذلك في الانتخابات النيابية التي تم إجراؤها في شهر أيار 2018**، وذلك بذريعة أن الحكومة لم تُنجِز البطاقة الممغنطة حتى تاريخ إقرار ذلك القانون وبالتالي لا يمكن اعتمادها في الإنتخابات النيابية المذكورة، وفق ما ورد صراحة في الأسباب الموجبة لذلك القانون.

وبما أنه **جرى أيضاً تعليق العمل بالمادة 84 المنوّه عنه وذلك لدورة الانتخابات النيابية التي تم إجراؤها في ربيع العام 2022 حصراً** على أن **تعود الى السريان في الدورات التي تلي**، وفقاً للمادة الثانية من القانون النافذ حكماً رقم 8 تاريخ 2021/11/3.

Achrafieh, Independence street | facing Assaydeh church
T +961 76 664 844 | P.O.B 4613 Beirut - Lebanon
paulayacoubian.com |

وبما أن وزارة الداخلية والبلديات، في دراستها المرفوعة إلى السيّد رئيس مجلس الوزراء بتاريخ 25/شباط/2022 بعدد 26/ ص.م حول اعتماد آلية مراكز الاقتراع الكبرى (Mega Centers) في الانتخابات النيابية للعام 2022، كانت قد خلُصت إلى أنه يتعذّر اعتماد مراكز الاقتراع الكبرى ضمن المهل المفروضة في قانون الانتخاب الحالي في ظل الحاجة لإجراء تعديلات قانونية، إضافة إلى العقبات اللوجستية والاجرائية، والحاجات على صعيد الموارد البشرية والمادية، مُشيرة إلى أن الوقت المطلوب لإنجاز التحضيرات لا يقلّ عن خمسة أشهر تبدأ من تاريخ نشر القانون وإصدار المراسيم التطبيقية عند الحاجة.

وبما أنه في ضوء ما تَقدَّم، وافق مجلس الوزراء في جلسته المنعقِدة بتاريخ 2022/3/10 على مشروع قانون يرمي الى تعديل قانون الانتخابات النيابية بشكل يسمح باعتماد بطاقة الممغنطة وآلية مراكز الاقتراع الكبرى في الانتخابات النيابية المقبلة للعام 2026.

وبما أنه يقتضي في ظلّ ما عرضَناه أعلاه، توجيه سؤال إلى الحكومة حول هذا الموضوع.

لذلك،

فإننا نتشرّف بأن نوجّه إلى الحكومة وتحديداً إلى رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والبلديات، السؤال التالي:

1- لماذا لم تعمَد الحكومة إلى إقرار وإصدار المرسوم المنصوص عليه في المادة 84 من قانون انتخاب أعضاء مجلس النواب رقم 2017/44 حتى تاريخه؟؟ وهل هناك نيّة لإصداره أصلاً؟؟ ومتى يمكن أن يحصل ذلك؟؟

2- ما هي الإجراءات التي اتّخذَتْها، أو تنوي اتّخاذها، الحكومة لإنجاز التحضيرات (اللوجستية والإجرائية والبشريّة والماديّة والقانونية وسواها) الآيلة إلى اعتماد البطاقة الالكترونية الممغنطة ومراكز الاقتراع الكبرى (Mega Centers) في الإنتخابات النيابية المُقبِلة للعام 2026؟؟ وما هي العقبات التي تواجِهُها بهذا الموضوع؟؟ وهل عمِلَت أو تعمَل على تذليلها؟؟ أم أن الأمر متروك حتى الوصول إلى ربع الساعة الأخير قَبْل الإنتخابات للقول أن الأمر غير ممكن التحقُّق والتذرُّع بذلك لتعليق أحكام المادة 84 من قانون الإنتخابات النيابية رقم 2017/44 مرّة جديدة؟؟

3- هل تمّت إحالة مشروع القانون الرامي الى تعديل قانون الانتخابات النيابية بشكل يسمح باعتماد بطاقة الممغنطة وآلية مراكز الاقتراع الكبرى في الانتخابات النيابية المقبلة للعام 2026، الذي وافقت عليه الحكومة بتاريخ 2022/3/10، إلى مجلس النواب؟؟ وفي الحالة الإيجابية ما هو رقم وتاريخ مرسوم الإحالة؟؟ وفي حال عدم إحالته إلى مجلس النواب ما هي أسباب ذلك؟؟

وعليه،

فإننا نأمل إجراء المقتضى القانوني بعد إحالة هذا السؤال إلى الحكومة وتحديداً إلى رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والبلديات للجواب عليه خلال المهلة المُحدَّدة في المادة 124 من النظام الداخلي لمجلس النواب، وإلا اضطررنا الى تحويل سؤالنا هذا إلى استجواب وفقاً للأصول.

وتفضلوا بقبول الإحترام

النائبة بولا يعقوبيان

Najat Aoun Saliba

Saliba Aoun Najat

Achrafieh, Independence street | facing Assaydeh church
T +961 76 664 844 | P.O.B 4613 Beirut - Lebanon
paulayacoubian.com |